

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



ضرورة الاكتفاء الذاتي و التطور: حسب فكر مالك بن نبي

د. بن ثابت على **أ.فتني مايا**

(جامعة عنابة) **(جامعة عنابة)**

المقدمة

أثبتت تجربة العقود الماضية ان البلدان النامية —و العربية منها على الخصوص- قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة ،و تحقيق تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي...تلك التي نجمت عن تبني مفاهيم و أنماط و سياسات التنمية التي حاولت محاكاة نموذج النمو و منهج التنمية في الدول المتقدمة ،الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود، أو التي نجمت عن أنماط التفاعل مع الاقتصاد الدولي،و التعامل مع مستجداته في مجال التجارة و الاستثمار و التمويل الخارجي،و نقل التكنولوجيا...الخ،الأمر الذي تجلى في استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه البلدان ،ودوام تخلفها و انحطاطها ،وتطور تبعيتها.

إن هذه المشكلات جميعا تعكس منهجا تنمويا مشوها و تابعا ،يعيد إنتاج أوضاع التخلف و يجدد علاقات التبعية بصورة تؤدي إلى تفاقم و تطور الأزمة التنموية.انه النمط الذي يتوجه للخارج أكثر من توجهه إلى الداخل ،ويعتمد على الحلول و النظريات الجاهزة،بدلا من استنباطها من واقع المعاناة بما يتناسب مع الظروف و الأوضاع و المستجدات.و بالرغم من اختلاف حجم و وطأة هذه المشكلات من دولة إلى أخرى من الدول النامية عموما و الإسلامية على وجه الخصوص،إلا انه يمكن القول أن معظم تلك البلدان تعاني بدرجة ما من أخطار تزايد الاعتماد على الخارج ماليا و تجاريا و تقنيا و غذائيا...الخ

في ضوء هذا الإخفاق الكبير لجهود التنمية ،تزايد الإحساس لدى جمهرة واسعة من الباحثين و المفكرين في هذه الدول بأهمية إعادة النظر في منهج التنمية و مشروع التحديث الذي طبق في الماضي و مازال يفرض في الحاضر،و إخضاعه إلى نوع من التقييم الجاد ،بغية استخلاص أهم الدروس التي تفسر لنا لماذا كانت مواقع الفشل أكثر من مواقع النجاح.

إن التنمية الصحيحة تؤدي عبر مسيرتها التغييرية المتواصلة إلى التخفيض التدريجي للتبعية الفكرية قبل الاقتصادية و الذي يبتدئ بفك الارتباط الفكري و المفاهيم و التصورات مع منظومة الفكر الوضعي عن طريق إتاحة الفرصة للبدائل و التصورات الذاتية و تطوير المتغير منها ،و بالفعل ثمة جهود فكرية هامة في الفكر التنموي المعاصر ،تناقش أدبيات الفكر التنموي التقليدي الذي ساد في الماضي و كان له قوة التأثير على صناعة القرار الاقتصادي ،و توجهات التنمية ،و تحاول أن تصوغ نمطا فكريا جديدا ،ومن بين هذه الأفكار فكر ابن خلدون و مالك بن نبي ،و سنركز على هذا الأخير

في محاولة جادة بإعادة الاعتبار إلى المنهج الاقتصادي الإسلامي الذي يمنحنا خطوات مهمة باتجاه التطور منطلقه الإنسان،وسائله الاعتماد على الذات،و محطة وصوله الحضارة،و السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو:

ما مدى تطابق فكر مالك بن نبي مع شروط التنمية الاقتصادية؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى:

المحور الأول:التطور و التنمية المستدامة:تعارض أم تكامل

المحور الثاني:الاكتفاء الذاتي و التطور حسب مالك بن نبي

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أسس التنمية المستدامة و النمو في كافة المذاهب الاقتصادية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية بصفة عامة ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية وأثر ذلك في المفاضلة بين المشروعات الإنتاجية واتخاذ القرارات الاستثمارية وتحقيق الاعتماد على الذات – الاكتفاء الذاتي- في مجال الضروريات والحاجيات.و استعراض اراء و افكار مالك بن نبي في مجال التقدم و ذلك للوصول الى المنطلقات الاساسية التي تبنى عليها عمليات التنمية و التطور و ذلك في اطار مجتمع اسلامي.

الكلمات المفتاحية:التنمية،التطور،الاكتفاء الذاتي،التنمية المستدامة،مالك بن نبي،المنهج الإسلامي التنموي.

I – التطور و التنمية المستدامة:تعارض أم تكامل

1 – التطور و النمو : المفهوم و الخصائص

1 1 –التطور:تنمية ام ماذا؟

لغة : التنمية من النماء وهو الزيادة والكثرة ، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد، نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور ابراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الايديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه ، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد — مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك – يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي .ويشير أيضا إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، اللباس، الصحة، التعليم، العمل...) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة(1).

وهذا الذي ذهب إليه صحيح ، حيث نجد أن التنمية ظلت لمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق هو النمو الاقتصادي ، ومن التعريفات في هذا الشأن التعريف التالي:

"التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان"(2). فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية.

وما أشار إليه الكاتب من تطور في مفهوم التنمية هو ما يلحظ في التعاريف المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم، حيث ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991، ثم ركز في مرحلة لاحقة على التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها، مع ضرورة أن يرافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاركة والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة، في سيرورة مستمرة تضمن الترقي من نقلة نوعية إلى نقلة نوعية أخرى في إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة(3).

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمان — وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتّاب – أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من ذلك، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على **التطور والنماء والارتقاء**، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو

تقني. ويخلص من ذلك إلى تعريف التنمية بأنها : " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[4]".

لقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معنى أعمق من ذلك وهو (العمارة) واعتبرها عبادة لله تعالى وجعلها من واجبات الاستخلاف . قال تعالى :(..**هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**..) . أي طلب منكم عمارتها. ويقول الجصاص: "إن في هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والأبنية " ويقول القرطبي: " إن فيها طلب العمارة ، والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب". وعمارة الأرض بهذا المفهوم تسعي لخلق مجتمع المتقين الذي يستخدم الموارد المسخرة له في التمتع بمستوي معيشي طيب مع استشعار تقوى الله في ذلك[5] .ولقد استخدم المسلمون الأوائل لفظ عمارة الأرض للدلالة على التنمية الاقتصادية ونادي المفكرون منذ صدر الإسلام بعمارة الأرض ، ولقد جاء ذلك في كتاب الخلفاء إلى الولاة عندما كتب على رضي الله عنه إلى واليه في مصر (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، من طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد) . فكلما كان هناك توسع في عمارة الأرض ازداد النشاط الإنتاجي بكافة صوره وزاد الدخل المتولد عنه . فمفهوم التنمية في الإسلام يظهر من خلال الهدف من التنمية ، حيث ينحصر هدف التنمية في الإسلام في تحقيق مقاصد الشريعة الخمس وهى حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال . وتحقيق العدالة الاجتماعية لكافة افراد المجتمع الانسانى من خلال التوزيع العادل للموارد[6].

وفى الفكر الإسلامي أبدع ابن خلدون[7]في شرح مفهوم عمارة الأرض ،حينما تطرق إلي العمران فجعله معتمداً بصفة ضرورية على متغير السكان في أي بقعة من الأرض فكلما ازداد عدد الساكنين كلما ازداد العمران والعكس صحيح ، فالسكان يسعون بطبيعتهم إلى إشباع حاجاتهم من مأكل ومشرب وملبس ومسكن . وبالتالي فإنهم يفلحون الأرض ويقيمون الصناعات المختلفة ويشيدون المباني . وحيث يتعاون السكان ويقتسمون الأعمال فيما بينهم يحصلون من جراء مجهودهم الانتاجى على أكثر من كفايتهم بكثير. ثم جعل ابن خلدون العمران معتمداً بالإضافة إلى إعداد السكان على آمالهم والتي تتوقف على المناخ السياسي والاقتصادي السائد في المجتمع فإذا كانت الدولة متسامحة مع الرعايا وتقتصر في جباية الأموال على الواجبات الشرعية مثل الزكاة ، انبسطت آمال الرعايا وازداد نشاطهم الإنتاجي واتسعت الأسواق وازدادت المكاسب . والعكس بالعكس إذا طغت الدولة وأسرفت في جمع الضرائب من الناس بالإضافة إلى الجباية الشرعية بل وقد تزاحم الناس في نشاطهم الخاص حينئذ يحدث الخراب الاقتصادي .

ومن هنا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها هي: ((مجموع الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعاً لحاجات المجتمع الانسانى الدنيوية والأخروية وتحقيقا لعبادة الله تعالى)) .

1 2 –النمو و التنمية : ما الفرق؟

1 2 1 –ادبيات النمو الاقتصادي:

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي ،لذا اهتمت النظريات الاقتصادية به في سبيل بحث اساليب النمو الاقتصادي ،و كيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر و السير نحو التقدم و الرقي،و فيما يلي اهم النظريات :

أ –النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة من افكار هامة ،كانت المنطلقات الفكرية الاولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي ،الذي يشغل العديد من المفكرين و الباحثين و صناع القرار فلي كافة دول العالم .

نظرية ادم سميث:

يرى ادم سميث بان هناك يدا خفية تقود الفرد لان يسعى لتعظيم ثروته من خلال الية السوق،في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.كما طرح سميث فكرة تعد منطلقا اساسيا في نظرية النمو الاقتصادي ،وهي تقسيم العمل الذي يؤدي الى نتائج باهرة لإنتاجية العمل.كما اولى اهمية كبرى الى تراكم راس المال ،من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الافراد و التي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني ،و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي ،بيد ان هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية .هذه الاخيرة التي تتحدد بناءا على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني .اي ان النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية امناخ الاستثماري و مدى حرية التجارة و العمل و المنافسة.عموما يرى ادم سميث بان النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت و مستمر ،لان تحقيق النتائج الايجابية على مستوى مجموعات الافراد الذين يشتغلون كل في مجال انتاجي معين ،هي في محصلتها نتيجة ايجابية للاقتصاد ككل(8).

نظرية دافيد ريكاردو(9):

ركز "ريكاردو" على ان الزيادة السكانية يمكن ان تمثل النمو الاقتصادي ،وتحدث حاجزا امام تزايد معدلاته اذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي .كما يرى ان المجموعات الاقتصادية تتشكل من ثلاث مجموعات ،وهي مجموعة الرأسماليين و العمال و اصحاب الاراضي،وعليه فهو يفترض ان فئتي العمال و اصحاب الاراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل ،وليست لهم فرصة لادخارها .هذا الفرض ينجر عنه حفز الرأسماليين على ادخار جزء من مداخيلهم،و بالتالي يحاول الرأسماليون توسيع الانتاج عن طريق استخدام الارصدة الاستثمارية ،بالرفع من الطاقة الانتاجية بزيادة عدد العمال وشراء معدات انتاجية جديدة وهو الامر الذي يكون له اثر ايجابي على الاجور الحقيقية على الاقل في المدى القصير،وبالتالي تتحسن الظروف المعيشية وتنخفض معدلات الوفيات ويزيد حجم القوة العاملة،فينجم عن ذلك خفض مستويات الاجور مرة اخرى.لكن قد يحصل وان يستمر ارتفاع اجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الانتاجية،في حالة ما اذا كانت معدلات الربح مرتفعة جدا الى جانب وفرة الموارد الطبيعية ،وهنا ينتج تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم راس المال .وهنا يرى "ريكاردو" انه باستمرار تزايد السكان تتزايد حاجاتهم الى

الغذاء/فتزيد المساحات المزروعة من الاراضي في محاولة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية ،غير انه حسب "ريكاردو" عند استمرار التزايد في السكان نقد يحدث ان لا تكون هناك اراض خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الفلاحية ،و بالتالي اللجوء الى اراض اقل خصوبة و انتاجية،عندئذ تصبح انتاجية وحدة العمل ووحدة راي المال لا تكفي سوى لتغطية نفقات اجور العمال دون ان يبقى شيء لراس المال .عندها ينعدم الحافز لتراكم راس المال و بالتال ي تسود الاقتصاد حالة من الركود(10).

على الرغم من التحليلات و الافكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول النمو الاقتصادي،الا انه وجه اليها بعض الانتقادات ومن ذلك عدم قدرتها على توقع الثورة التكنولوجية ،بالغم من ان مفكري المدرسة الكلاسيكية اشاروا في بعض ارائهم الى الدور الذي يلعبه التقدم التقاني في رفع مستوى الانتاجية .الا انهم جزموا بانه لا يمكن لهذا التقدم في التكنولوجيا ان يلغي اثر تناقص الغلة ،و حسب رايهم ايضا ان هذا التقدم الفني يطبق فقط في القطاع الصناعي ولا يمكن تطبيقه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة،لكن الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة اظهر عكس ذلك،أي كانت هنالك زيادة في الانتاج الزراعي و بالتالي تحقيق فائض كبير في المواد الزراعية و قد تم تصدير هذا الفائض الى الخارج(11).

الاراء الكينزية:

- **آراء ج .م. كينز:**

قدم "ج.م كينز "(12) سنة 1936 كتابه المشهور "النظرية العامة في العمالة الفائدة و النقود" و احدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية ،وكسر بذلك الاعتقاد السائد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك ،وهو استحالة الوصول الى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل،حيث اكد انه يمنك تحقيق هذا التوازن عند مستوا اقل من مستوى التشغيل الكامل (عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي،المرجع السابق،ص98-99.).ان نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الاستخدام .فنظرية الاستخدام الكينزية هي في واقع الامر نظرية الاقتصاد الساكن،لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني و حجم السكان و الموجودات الاسمالية.و ينجر عن ثبات راس المال بالضرورة عدم وجود ادخار و استثمار صافيين،لان الاستثمار يعرف على انه الزيادة الحاصلة في الموجودات الراسمالية .لكن هذه النظرية تقترض من جانب اخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الاول ،و هذا الفرض هو وجود استثمار صافي ايجابي ،غير ان هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لاثر الاستثمار على حجم الطاقة الانتاجية كما يبرر ذلك "دومار" ،حين اوضح بان التحليل الكينزي هو تحليل نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي ايجابي وذلك لكون ان حجم الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار ،لذلك يتجاهل التحليل اثر هذه الزيادة على الطاقة الانتاجية.يضاف الى هذا التبرير تبرير اخر،و الذي يفيد بان الفترة ما بين بدء الاستثمار و بين التوسع في الطاقة الانتاجية هي نسبيا ليست بالفترة القصيرة،لذا في الاجل القصير تتجاهل اثر الزيادة في الاستثمار على الطاقة الانتاجية ،و هذا النوع من التحليل اسماه "بيجو" بالتوازن في الاجل القصير مقارنة بالتوازن الساكن في الاجل

الطويل.ومن خصائص هذا التحليل انه يأخذ بعين الاعتبار تأثير الاستثمار على الدخل الوطني من خلال مضاعف الاستثمار ،فيما يتجاهل اثره على حجم الطاقة الانتاجية.و بناءا على الفرضيات السابقة ،يتحدد مستوى الدخل في توازن من منظور نظرية الاستخدام عند تساوي الادخار المرغوب فيه مع الاستثمار المرغوب فيه،كما يبقى الدخل الوطني التوازني و الناتج الوطني مع مرور الزمن ثابتين ما دام الادخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الاستثمار المقرر،كمل ان هناك مضاعفات توسعية او مضاعفات انكماشية(13).

- **نموذج هارود–دومار:**

يتحدد وفق هذا النموذج معدل النمو الاقتصادي و الذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي ،أي انه من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني و التي يتم تحويلها الى استثمارات ،حيث توصل الباحثان "هارود" و "دومار" الى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي:

معدل تغير نمو الدخل الوطني = معامل الادخار /(معامل راس المال /الانتاج)

حيث : معامل الادخار =التغير في الادخار / التغير في الدخل

اما: معامل راس المال / الانتاج = التغير في راس المال / التغير في الناتج الوطني

ومنه فان معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ب:

- علاقة طردية بمعامل الادخار؛
- علاقة عكسية بمعامل راس المال /الانتاج.

و للحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فان ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الخل الوطني أي: معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي=معامل الادخار /(معامل راس المال /الانتاج)– معدل النمو السكاني .

ب – النظريات النيو كلاسيكية:

نوذج سولو :

يعد هذا النموذج امتداد لنموذج هارود– دومار ،اذ يركزان بشكل مشترك على اهمية الادخار و الاستثمار كمحدد اساسي لعملية التراكم الراسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي .غير ان "سولو"(14) يضيف عنصر اخر من عناصر الانتاج لنموذجه و هو عنصر العمل ،اضافة الى عنصر ثالث اخر و هو المستوى التكنولوجي .كما و عل العكس من نموذج هارود– دومار يفترض "سولو" تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و راس المال في الاجل القصير و افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الاجل الطويل،لغرض تحديد اثر العامل التكنولوجي على النمو .كما نا

مستوى التكنولوجيا لدى "سولو" يتحدد خارج اطار النموذج و يكون مستقلا عن باقي العوامل .ويستخدم هذا التحليل دالة الانتاج"كوب دوقلاس"،فالنمو حسبه في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد او اكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية او نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/او التعليم؛
- حدوث زيادة في رصيد راس المال عن طريق الادخار و الاستثمار؛
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

و حسب هذا النموذج،عندما يرتفع نعدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار ،مما يؤدي الى زيادة في التراكم الراسمالي و من ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي.الا ان هذه الالية تتحقق بصورة افضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الاموال و الاستثمارات الخارجية،مقارنة بتلك الاقتصاديات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات فقط و التي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخول بها(15)

نموذج فون نيومان:

يعد "فون نيومان" اول من درس مشكلة النمو في اطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة،و حسب هذا النموذج فان المخطط يسعى للوصول الى احسن تخصيص للموارد من اجل تحقيق اكبر معدل نمو ممكن.لقد توصل "فون نيومان" الى انه زوج (x,r) ة التي توافق قيمة النمو العظمى r' ل r ،وبوضع فرضيات على المصفوفة A,B ،تم ربط النظام السابق ببرنامج ثنائي المتمثل في ايجاد نظام للاسعار P و معدل الربح او الفائدة صغرى،بحيث الربح المرافق للانتاج لكل سلعة هو سالب او معدوم ، وهو ما يستلزم ان كل حل للبرنامج الابتدائي (x,r) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (p,n) ،بحيث معدل النمو الاعظمي يرافق معدل الربح الاصغر n . وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي خلص اليها نموذج "سولو" لسلعة واحدة(16).

نظرية شومبيتر(17):

تفترض هذه النظرية اقتصادا في حالة من المنافسة الكاملة و في توازن،وفي هذه الحالة لا توجد ارباح ولا اسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات ،كما لا توجد بطالة اختيارية ،وما يميز هذه النظرية هي الابتكارات ،و التي هي على حد رأي شومبيتر تتمثل في تحسين انتاج او منتج جديد او طريقة جديدة للإنتاج و اقامة مؤسسة جديدة في اي نوع من انواع الصناعات(18). وقد انتقد شومبيتر النظرية النيوكلاسيكية اذ يرى ان النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متسقة و غير منتظمة في الاقتصاد الوطني ،كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة و عدم التاكد،وهو الامر الذي يحد من فعالية رجال الاعمال بمقارنات حاذقة ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية اخرى .وهذا لكون ان الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات رجال الاعمال عن العوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعا جدا،بالشكل الذي تنعدم معه اهمية معدل الفائدة كمحدد للاستثمار .وفي ظل هذه

الظروف الخطرة من عدم التاكد يتردد رجال الاعمال العاديين عن القيام بالاستثمار ،وهو ما يتطلب نوعا معينا من الاشخاص وهم من اطلق عليهم "شومبيتر" اسم المنظمين.[19]

ج- النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي :

نظرية مراحل النمو لروستو:

يشير "روستو" في نظريته مراحل النمو ،ان الانتقال من التخلف الى النمو ما هو إلا عملية مرحلية ،يجب ان تمر بها كافة المجتمعات .لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حاليا ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل النمو الاقتصادي [20] . يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي الى خمس مراحل معتمدا في ذلك على سرد الحقائق اتاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة ،و فيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

- **مرحلة المجتمع التقليدي**:و هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب افراده ،تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي و يغلب عليه طابع المقايضة و الاكتفاء الذاتي،اما اجتماعيا فيتصف بالجمود ،و تحكمه العلاقات الاسرية و القبلية ،عاشت اوروبا هذه المرحلة في العصور الوسطى.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق**:و تتميز بحدوث تغيرات اقتصادية و سياسية و اجتماعية ،فينشا نظام سياسي يهدف لتحقيق النمو الاقتصادي من جهة ،ومن جهة اخرى ،تظهر مجموعة من رجال الاعمال ترغب في الاستثمار و تحقيق الارباح و تحمل المخاطر.كما تتميز بنمو نشاط التجارة الداخلية و الخارجية،و انتشار البنوك التجارية و المؤسسات المالية و مؤسسات التامين،مع اهتمام المجتمع بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة و تأهيل عنصر العمل لأداء مهامه.
- **مرحلة الانطلاق**: وهي مرحلة اساسية و حاسمة من مراحل النمو الاقتصادي ،يتمكن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعوق نموه و تقدمه[21].
- **مرحلة النضج**: تتميز هذه المرحلة بما يأتي:[22]

✓ انتشار التصنيع على صعيد واسع ،اضافة الى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة؛
✓ ارتفاع نسبة العمالة الماهرة و المدربة في الاقتصاد ،الى جانب امتلاك قدرات تنظيمية و تسييرية عالية؛
✓ ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد؛
✓ زيادة المدخرات و من ثم الاستثمار من 10% الى 20% من الدخل الوطني؛
✓ زيادة درجة الانفتاح على الخارج،و يسجل الميزان التجاري فائضا . وقد قدر "روستو" هذه المرحلة بأربع عقود.

- **مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير**: تعتبر من ارقى مراحل النمو و التطور ،و تتميز بالميزات التالية:[23]

ارتفاع الاجور الى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه،وعليه ينص.رف تركيز المجتمع الى انتاج السلع الكمالية و الاستهلاكية المعمرة مثل انتاج السيارات و الالكترونيات المختلفة و التوسع في تقديم الخدمات المختلفة و الرفع من

نوعيتها.كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي و توسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع ،فضلا عن تقليص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للافراد الاستمتاع بأوقاتهم.ويرى روستو ان امريكا قد وصلت الى هذه المرحلة سنة 1920 و بريطانيا في 1930 و اليابان و غرب اوروبا سنة 1950.

نموذج اثر الخبرة و انتشار المعرفة "رومر 1986":

طرح "رومر" [24]سنة 1987 فكرة حول الاثر الايجابي للخبرة على الانتاجية ،حيث افترض ان ادخال عامل التعلم عن طريق التمرن،فالمؤسسة التي ترفع من راسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت ان تستغل ذلك التطور في التعلم من الانتاج باكثر فعالية .وهذا الدور الايجابي للخبرة على الانتاجية ،يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار .زيادة على ذلك يفترض"رومر" فرضا ثانيا يتمثل في ان المعرفة المكتشفة تسري انيا في كامل الاقتصاد، و عليه فان التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية .[25]

نموذج دور الدولة في النمو الاقتصادي "بارو" 1990:

قدم "بارو" سنة 1990 نموذجه الذي اشار فيه الى ان النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي ،حيث يفترض ان الحكومة تشتري جزءا من الانتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من اجل عرض الخدمات العمومية مجانا و من غير مقابل الى المنتجين الخواص و قد خلص بارو الى ان اثر الحكومة على النمو هو محصلة اثرين ،الاول هو الاثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لراس المال الصافي من الضريبة،و الثاني هو اثر ايجابي على الخدمات العمومية[26]

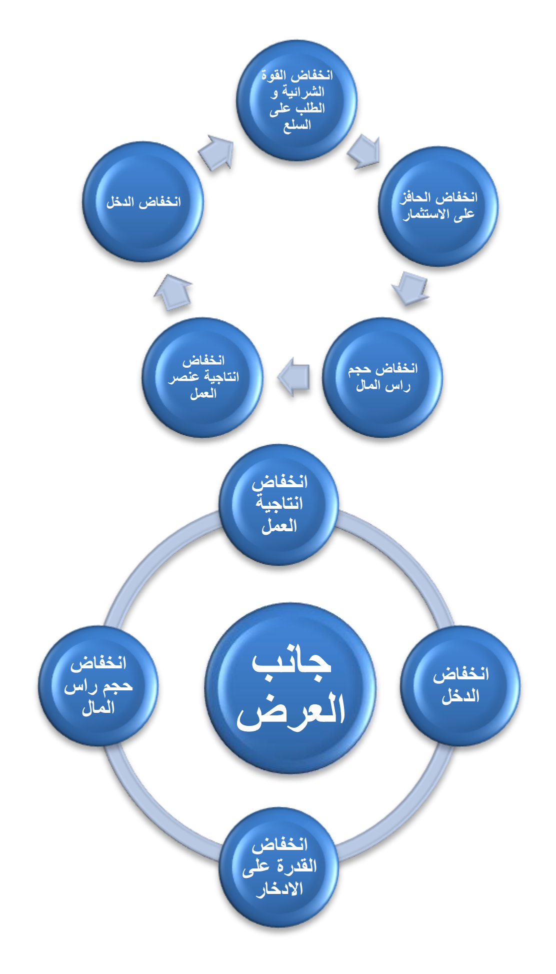
- **استراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن:**

من بين اهم القضايا التي تواجه صانعي وواضعي السياسات الانمائية في البلد تلك التي تتمثل في الاختيار ما بين دفعة قوية،بمعنى النمو المتوازن لكافة القطاعات المشكلة للاقتصاد المحلي،او التركيز على تنمية قطاعات رئيسية منتقاة-الاسلوب الانتقائي- باتباع استراتيجية النمو غير المتوازن[27]

- استراتيجية النمو المتوازن :

صاغ الاستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روزنشتين رودان" في صيغة حديثة متكاملة سميت بإستراتيجية النمو المتوازن.فهو يرى ان التنمية في الدول النامية تعوقها حلقات فقر مفرغة تلتقي فيها الاسباب مع النتائج،حلقة في جانب الطلب و حلقة في جانب العرض [28] كما يوضحه الشكل التالي:

جانب الطلب



المصدر: محمد عبد العزيز عجمية و اخرون ،المرجع السابق،ص53.

يرى " نيركسه" انه لا يمكن التغلب على هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية ،الا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات و انشطة الاقتصاد الوطني[29]يؤخذ على هذه النظرية انه يستحيل تطبيق الدفعة القوية في الدول النامية نظرا لمحدودية الامكانيات و عدم القدرة على طرح برنامج استثماري ضخم يشمل كافة القطاعات .ففرض توافر العرض من عوامل الانتاج في هذه الدول هو فرض غير واقعي،لأنه في حال لم تكن هذه العوامل الانتاجية لا نهائية المرونة،فان برامج الدفعة القوية ترفع من تكاليف الانتاج و التالي تراجع الطلب على المنتجات بشكل اكبر تأثيرا من ارتفاع المداخيل و الاجور على زيادة الطلب ،وهو ما يحد من تأثيرات الدفعة القوية على النمو [30]

– استراتيجية النمو غير المتوازن:

قدم" فرنسوا بيرو" سنة 1955 اول صيغة للنمو غير المتوازن ،و سماها مراكز النمو .فهو يرى ان النمو ينبعث من مناطق جغرافية معينة لها ميزات اقتصادية ووفرة في عوامل الانتاج ،بحيث تلعب هذه المناطق الدور الريادي في قيادة و تحريك عجلة النمو ،فهو لا يعير التفاوت في التنمية بين مناطق الدولة الواحدة اهتماما كبيرا ،لأنه يرى بأنه سرعان ما تلتحق المناطق الاخرى بالمناطق الاقتصادية ،لهذا فهو يرى بان تكثيف الاستثمارات في المؤسسات الصناعية بالخصوص يحدث تجمعا من المؤسسات التكميلية ،ومؤسسات تجارة التجزئة ،ووسائل النقل ،و المرافق المختلفة ،و المواصلات ،هذه التكاملات تنتج قوى جذب تساهم في احداث التنمية.[31]

و في نهاية الخمسينات من القرن الماضي اتى "هيرشمان" [32]بنظريته النمو عن طريق عدم التناسب،و التي تتمحور حول ان العلاقات التبادلية بين القطاعات لا يمكن ان تقوم بين كافة القطاعات المشكلة للاقتصاد،و انما تنحصر فقط في تلك القطاعات القائدة ،و التي تكون فيها العلاقات المتبادلة ذات قوة و كثافة،و تطويرها قد يسبب نموا عاما على مستوى الاقتصاد الوطني ككل[33].وقد ركز "هيرشمان" في نظريته على اهمية الاستثمار في قطاع راس المال الاجتماعي الذي يشجع على الاستثمار في قطاع راس المال الانتاجي[34] . وقد تعرضت هذه الاستراتيجية الى النقد في بعض جوانبها ،فيرى البعض ان هذه الاستراتيجية تجرى بمبادرات فردية و كأنها لم تتم في ظل خطة اقتصادية شاملة مسطرة من طرف الدولة تسعى الى تعظيم العائد الاقتصادي للاستثمارات ،يفترض فيها ان تحقق الاستثمارات الخاصة رابحا في ظل انسجام و تناغم مع الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في البلد.[35]

1 2 2 -ادبيات التنمية الاقتصادية:

فإن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يزال بعيدا من حيث التعريف بطريقة وفاقية، هذا ما أن يدل على أن الكثير من الاقتصاديين قد اهتموا بالمشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو، علما ان الدراسات الجزئية أو الكلية التجريبية منها " الامبريقية "لا تنقص في هذا الميدان. قمنا بتبني طرح من نوع ترتيب للنظرية الاقتصادية للتنمية في ثلاث تيارات " مذاهب كبرى "والتي تمت بلورتها عن طريق(H, CHENER 1975):

أ -التيار النيو كلاسيكي:

يبدو وأن هذا التيار هو الأكثر صيتا وانتشارا في مجال التنمية رغم انه كان محل انتقادات كثيرة، يظهر هذا التيار وأنه أكثر تعقيدا من جانب الاقتراح للاقتصاديات الأقل نموا من ناحية التوازن العام عبر تعديل بعض من فرضياته التي تسمح بظهور واقعية اقل أو بتعبير أخر يتعلق الأمر بكل بساطة بتمديد وتوسيع في النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للنمو تماما مثل ما اقترحه R.SOLOW, 1956 وكذلك الأمر بالنسبة ل 1962MEADE والتي تم إثراؤها بواسطة التحليل النيوكلاسيكي للتخصصية والتجارة الخارجية ، فما هي إذن المميزات الأساسية التي يمكن أن نجدها ضمنيا وبوضوح في نماذج التنمية النيوكلاسيكية؟.للإجابة عن هذا السؤال، نجد في المقام الأول الفرضية التالية :يقوم الأعوان الاقتصاديون بإجراء اختيارات بغية تعظيم رفاهيتهم في وضعيات معينة أين يكونون رهيني تكاليف وأعباء ومدعمين بصفة تفاؤلية بالمكاسب الإيجابية على شكل أرباح.

يوجد في هذا المحيط الاقتصادي مفهوم كامل عن الإحلال وهناك تشاركية مصطلحية في إدماج ذلك مع مفهوم المرونة وهذا المفهوم يفترض أن كل تعديل في الأسعار يستلزم بالضرورة تغيير على الكميات، هناك عنصر آخر مهم يتمثل في الفرضية التي تنص على أن: تقود آلية الأسعار إلى الأمثلية الاقتصادية المستهدفة، فهي إذن تقود إلى وضعية متوازنة بحيث نلمح أن الأسعار في هذه النظرية تعتبر كوسيلة ضبط وتعديل، هذا يعني أن المسائل المتعلقة بالتوزيع والتخصيص اللامتكافىء للفقر واللامساواة في التنمية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وكذلك بعض المفاهيم الأخرى الخاصة بالحقيقة الاقتصادية في البلدان السائرة في طريق النمو والتي لم تعالج إلا جزئيا. يبدو وبيداهة أن التوصيات المستنبطة من هذه النظرية من الجانب المنطقي تبلور ذلك في عبارة من الشكل :إن التخصيص الفعال للموارد عبر إقامة المنافسة الحرة وحقيقة الأسعار وكذلك تقليص دور الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الاجتماعية للتنمية، ويبدو بالدلالات أن الكاتب الممثل لهذا التيار الفكري على مستوى السياسة الاقتصادية هو BAUER, 1971) ويمكن كذلك إضافة الكاتب والمنظر الاقتصادي(T,SHULTZ, 1964)، هذا الكاتب حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979،بداهة فإن التيارات والمذاهب المعارضة والمنتقدة للنظرية الاقتصادية لا تنقص في الكتابات العلمية المنهجية ; وهناك الكثير من الكتاب الذين حاولوا إثبات أن الفرضيات المشكلة والمبلورة وكذلك النتائج المستهدفة لا علاقة لها مع الحقيقة الاقتصادية مثلما يمكن أن نلاحظها، هناك تيار أخر انتقد بصفة هجومية هذه النظرية بكونها غير قادرة على شرح أسباب التنمية، وما يمكن قوله عن كل اقتصاد التنمية ومنذ الحرب العالمية الثانية أن له جانب مشترك يتمثل في فشله النسبي بخصوص إثبات أن فقر البلدان السائرة في طريق النمو والتي يصطلح عليها حاليا بلدان الجنوب لم تكن أبدا مستقلة عن الثروة النسبية لبلدان ما يعرف ببلدان المركز تماما مثلما أشار إلى ذلك, S-RESANICK 1975 ،فالغالبية من منظري التنمية ونريد القول النيوكلاسيك قد تقوقعوا وانغلقوا على أنفسهم داخل برهان قياسي ذي حدين يطرح مسلمة أو بديهية مفادها أن الفقراء فقراء لأنهم فقراء بينما الأغنياء أغنياء لأنهم أغنياء، انظر في ذلك وللتدقيق المنهجي كلا من المنظرين ,G-MYRDAL1957 و GUNDER,FRANK,1978 ، رغم ملاءمة هذه الانتقادات تواصل النظرية النيوكلاسيكية للتنمية الهيمنة العلمية الأكثر ترسيخا في التعليم الجامعي المنهجي أكثر منها في مجال التوصيات والاستشارات لأكبر عدد من الهيئات الدولية مثل الصندوق النقدي الدولي ، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، خاصة ما يتعلق بسياسات التعديل الاقتصادية الكلية المقترحة من طرف الصندوق النقدي الدولي لبعض البلدان السائرة في طريق النمو والتي تتبنى استراتيجية التنمية المستديمة وهذا في سبيل الحصول على القروض سواء كانت ميسرة أو معسرة تبعا للتوصيات والإجحاف في تطبيق هذه الأخيرة.

ب – التيار الجذري " أو الماركسي

يخص التيار الراديكالي الجذري في اقتصاد التنمية مجموعتين من المفكرين والمنظرين فهناك الاقتصاديون الماركسيون أو النيو ماركسيون وكذلك الاقتصاديون الآخرون المطعمون بالفكر الماركسي حيث أن أكثرهم من أمريكا اللاتينية، وقد قاموا بتحليل مفهوم التنمية والتخلف عبر التبعية، ولفهم ذلك نقدم قراءة واستقراء عبر ملاحظة الأطروحات المطورة من طرف هاتين المجموعتين :توجد القاعدة النظرية للنظرية الماركسية للتنمية والتي هي بعيدة عن تكوين مجموع نظري موحد في

المادية التاريخية التي تم تطويرها عن طريق كل من كارل ماركس وانجلز ، تحبذ هذه النظرية على خلاف النظرية النيوكلاسيكية المفهوم أو الطرح التاريخي حيث أن تحليلاتها ومفاهيمها المقدمة والمعدة هي بمثابة دالة للوضعية التاريخية حيث أن التحليل الماركسي يظهر دوما بمصطلحات علاقة الملكية والإنتاج والطبقات الاجتماعية، أما المفهوم الآخر لهذه النظرية فهو مفهوم الإمبريالية الذي تمت معالجته العلمية من طرف كل من روزا ليكسمبورغ و لينين. فمفهوم التخلف لا يمكن إدراكه فقط عبر تحليل عقلاني، بالعكس فإن التخلف هو نتيجة تاريخية لوضع اليد موضع الحجز الممارس من طرف البلدان الإمبريالية أو ما يعرف ببلدان المركز على ما يعرف ببلدان المحيط، هذه الهيمنة تبدو كنتيجة طبيعية للتبعية والتي عرفت في العديد من المجالات حيث أنها تنعكس وبشكل شبه ابدي اليوم عبر الاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا محددا في اقتصاديات البلدان السائرة في طريق النمو والتي تعكس في آن واحد دور الهيكلة وإعادة الهيكلة والاستغلال المتنامي، ولكن كذلك عبر التجارة الخارجية التي تشكل " تبادل غير متكافىء"، يكون الأخذ بعين الاعتبار لهذه المفاهيم جد هام وضروري ولكن غير كاف لفهم الوضعية الاقتصادية للبلدان السائرة في طريق النمو والتي هي إضافة أخرى بشكل تحليلي عبر تبني المفاهيم الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الماركسي، هناك الكثير من الاقتصاديين الماركسيين والنيوماركسيين المنظرين في مجال التنمية الاقتصادية نذكر منهم على سبيل الاستدلال فقط S.AMINE1970 الذي يمثل التيار العربي في المجال الفكري سابق الذكر، علاوة على: **1972**– C.PALLOIX,**1975** و (A.GUNDER, 1970) وكلا من (A.EMMANUEL, **1969** و G.D.BERNIS,،1977). هذا الأخير كان من بين منظري ما يعرف باستراتيجية الصناعات المصنعة والتي طبقتها بعض البلدان النامية وخاصة الجزائر في مجال الصناعة الثقيلة وقد أعطت بعض النتائج الايجابية التي بقيت ماثلة للعيان إلى يومنا هذا فمركب الحجار للحديد والصلب بعناية لا يخلو مشروع صناعي أو قطاع البناء والأشغال العمومية والري من مادته الأولية، الغريب في الأمر أن هذا المركب الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال ورغم نجاعة تسييره ومصداقية منتوجه ذي المواصفات العالمية إلا أنه أخضع للشراكة مع الهند، وفي الوقت الذي كان ينتظر تخفيض في حديد البناء لوحظ ارتفاع محموم في أسعار هذه المادة وما ينعكس على قطاع البناء والسكن، خاصة وان الجزائر لا زالت تعاني من إشكالية السكن وإنجازه بالمواصفات المطلوبة.يوصي هؤلاء المنظرون باستخدام خيارات التنمية حيث أن النقاط الاستقطابية الأساسية تتمثل في التنمية الاقتصادية وتفترض مشاركة أو تشاركية في علاقات الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى هناك فسخ وإلغاء لعلاقات التبعية مع المركز، علما أن هذه التغيرات تنتج عدة تحولات اجتماعية وسياسية، وهناك بعض الاقتصاديين الأقل راديكالية وتطرف يقترحون طرح من شكل أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يستلزم بداهة وبالضرورة تحويل في العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، يكمن الهدف الأساسي من تحليل التنمية عبر النظرية الماركسية في الحدث الذي يسمح بإدراك وترجمة إجمالية لبعض الظواهر التي تميز البلدان السائرة في طريق النمو والتي أهملت من طرف النظرية النيوكلاسيكية، رغم أن هذه النظرية أصبحت تظهر بعض النقائص والضعف خاصة مع انهيار وتلاشي الشيوعية بفعل تخلف بعض من قوانينها الاقتصادية الموضوعية وتناقضاتها البنيوية كونها تقوم على أن كل تشكيلة اجتماعية واقتصادية تحمل في ثناياها بذور فنائها، لكن البعض من مفاهيم النظرية السابقة تجعل منها وسيلة دلالية لتحليل أكثر لزوما وأهمية في معرفة أسباب التخلف، ولا يمكن القول أن العولمة في الألفية الثالثة لا تستقي من

طروحاتها الفكرية، أما الفريق الثاني من المنظرين فإنه يقدر كذلك انضمامه التكميلية للتحليل الماركسي وكذلك تحليل عملية التنمية التي تتم في إطار مفهوم التبعية، هذا النموذج من التحليل قد أثري خاصة عبر أعمال الاقتصاديين الأمريكيين اللاتينيين حيث نجد أن المفكرين الأكثر تمثيلا لهذا التيار الفكري هم R.PREBISH, 1959 -1950 و O.SUNKEL, 1969)، C.FURTADO, 1970- 1976،،)، تقوم مساهماتهم الفكرية الأكثر بداهة وصراحة على دراسة تدهور معدلات التبادل بين البلدان المتطورة والبلدان السائرة في طريق النمو وتحليل الصيرورة الداخلية للاقتصاديات المتخلفة. يحبذ هؤلاء المنظرون ويختارون في أعمالهم الهياكل الداخلية للإنتاج والتراكم ولكن يركزون أكثر على دور توزيع المداخيل لأجل فهم أفضل لعملية التنمية.

ج- التيار البنيوي " التركيبي:

يختلف هذا التيار عن التيارين السابقين وهو من الصعوبة بمكان من حيث التعريف بطريقة متجانسة، حيث يكون من السهولة وصف ما لم تتمكن منه النظريات السابقة مكن حيث الشرح التلقائي لأفكارها وآلياتها المذهبية (KINLBERGER, HERRICK, 1977) تحاول المقاربة البنيوية التعريف وإماطة اللثام عن اللامرونات الخاصة وهكذا نجد مقاربة حول الآجال والخصوصيات الأخرى لهيكل الاقتصاديات النامية أو في طور النمو والتي تنصب على التعديل الاقتصادي واختيار سياسات التنمية، لقد تطورت منهجية التحليل البنيوي خلال اثلاثين سنة الاخيرة بالانتقال من مجموع فرضيات أكثر حدسية وبديهية إلى نماذج ذات مشروعية وتجريبية وذات صرامة تحليلية متزايدة، يمكن تلخيص هذا التطور في ثلاث مراحل :تكوين الفرضيات، الاختبار التجريبي، إقامة النماذج الأكثر اكتمالا (H,CHENERY,1971) تنبع بعض عناصر النظريات البنيوية من أعمال اللورد كينز والأمر هنا يتعلق بحالة الاقتصاديات التي تكون فيها وضعية العطالة والبطالة أكثر مثابرة وإصرارا كما تنبع كذلك من أعمال ليونتيف، أي حالة التحليل القطاعي للاقتصاد والعلاقات بين مختلف القطاعات، وأخيرا أعمال (S,KUZNESS) **الذي قدم القاعدة** التجريبية لتحليل عملية التنمية، تكمن الأطروحات المطورة من طرف البنيويين في مفهوم النمو المتوازن. هناك كذلك مفاهيم للاقتصاد الثنائي **ومن ابرز من عالج ذلك A.LEWIS1954**) أن المثابرة والإصرار على إيجاد أضرار اللاتكافؤ واللامساواة في توزيع المداخيل خلال عملية التنمية مثل ما جاء به KUZNETS1955) وكذلك إشكالية اللامساواة الداخلية مثل ما جاء به (G.MYRDAL, 1957) وغيره، يوجد بين هؤلاء المنظرين شبه إجماع فكري على ما سبق ذكره ولو أن هناك تباعدا زمنيا يتجاوز العشر سنوات، إلا أن هناك نقاط التقاء بينهم. القراءة المتأنية لهذه النظريات تعطينا فكرة مفادها أن السوق والأسعار لا تؤدي بالضرورة إلى التخصيص **الامثل** للموارد من واقع وجود وضعيات غير مرنة وهذا مخالف للتحليل في النظرية النيوكلاسيكية، تغرس وتزرع بذور الفروق والانحرافات الكمية ويتم إدخالها بكل سهولة بحيث لا يمكن تبخرها أو تلاشيها، هذه الوضعية هي تلك الملاحظة والمشاهدة على مستوى التجارة الخارجية أين يكون العجز غير مغطى بواسطة حركة الأسعار، فالبطالة تكون إذن مزمنة وهيكلية، وهناك توصيات مقدمة من طرف البنيويين بخصوص السياسة الاقتصادية للتنمية وهي :تدعيم دور الدولة فيما يخص التخطيط وضبط السوق وكذلك تحليل دور التمويل الخارجي وإعادة فحص المزايا المقارنة فيما يخص العلاقات الاقتصادية الخارجية وتوضيح

العلاقة بين الضغوطات الداخلية والخارجية في تقدير مشاريع الاستثمار،**ان** الميزة الأساسية لهذه النظريات تتجلى في كونها تتطور داخل أكثر مرجعية تجريبية عبر محاولة وصف وترجمة الحقيقة الاقتصادية مثل ما نلاحظه في اقتصاديات البلدان السائرة في طريق النمو، من المؤكد أن تحليل النظر**ية** الاقتصادية للتنمية والتي قمنا باقتراحها تظهر وأنها أكثر تلقائية وتبسيطا وغير متكاملة المعالم، وهذا ما يعني أنه يمكن ملاحظة أن هذه النظرية لا تظهر وأنها تشكل حاليا مادة علمية كاملة وموحدة ، ومع ذلك ولأجل إمكانية الفهم والشرح ورد الفعل ، فإن المنظرين والمختصين في التنمية يجب أن يقوموا بتبني أفق أكثر انفتاحا وتعددية مع إدماج التطورات الحديثة في مجال المفاهيم والمنهجية التي ظهرت في العديد من التخصصات العلمية.

1 2 3 –مقاربة النمو و التنمية :

النمو هو العملية الطبيعية و التلقائية اللتي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة .وعلي سبيل المثال لا الحصر النمو السكاني .في حين نجد أن التنمية بمفهومها الصحيح هي على النقيض من ذلك .

فالتنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم . فضلا عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عبر ذلك عملية التغيير .سواء كان هذا التغيير إجتماعيًا أو إقتصاديًا إنما يكون تغييرًا نحو الأفضل.

إن التنمية لا تتطابق مع النمو بأي شكل من الأشكال ، فالتنمية عبارة عن عملية إقتصادية إجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة، ولا يمكن للتنمية أن تنحصر في النمو المادي فقط .وهناك فرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الإجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات بإتجاه التنمية.[(36)]

وعند إرادتنا وضع تعريف للنمو الاقتصادي علينا أن ندرك أن ثمة فارقاً بين مفهوم النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ومفهومه في الاقتصاد الإسلامي نظراً لاختلاف القاعدة الفكرية التي يبنى عليها كلا المفهومين.

ففي الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى التنمية والنمو على أنها هي حل المشكلة الاقتصادية الرئيسة، وهي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بإزاء حاجات الإنسان المتجددة.ومن ثَمَّ يكون تعريف النمو الاقتصادي عند الرأسماليين هو: الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛ كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية. والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله.

وبناءً على ذلك يجري حساب معدلات النمو بناءً على: حساب الإنتاج الكلي الذي ينتجه المجتمع كلّه والدخل الناتج عن هذا الإنتاج، وبناءً على حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الكلي، ثم بناءً على هذه

الحسابات الكلية يجري تقدير افتراضي لدخل الفرد ومقدار كفايته أو رفاهيته، وهو تقدير يبعد كثيراً عن الواقع نظراً لسوء التوزيع. فيقدر مثلاً أن هذا المجتمع متوسط دخل الفرد فيه خمسة آلاف دولار سنويّاً، وهذا المجتمع ألف دولار وهكذا. وبناءً على هذه المحددات وضعت المنظمات الرأسمالية الدولية تعريفات للدول النامية والدول الأقل نموّاً؛ فقالت مثلا عن الدول "الأقل نموّاً" والتي تُمْنَح مزايا خاصة في اتفاقات التجارة الدولية: هي الدول التي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويّاً.

أما تعريفات "النمو"، أو"التنمية الاقتصادية" بناء على القاعدة الفكرية الإسلامية فإنَّ الاقتصاد الإسلامي لا يجعل التنمية ـ رغم أهميتها ـ هي القضية الاقتصادية الأولى، ولا حل المشكلة الاقتصادية الرئيسة؛ لأن المشكلة الاقتصادية في الإسلام ليست هي الندرة النسبية للموارد، وإنما هي الكفاية الإشباعية من الحاجات الضرورية لدى جميع أفراد الرعية بغض النظر عن وفرة الموارد أو ندرتها. والكفاية لا يُنظر إليها باعتبار المجموع أو باعتبار متوسط الدخل، وإنما يُنظر فيها إلى الأفراد فرداً فرداً، ويتم حلها عن طريق تنظيم توزيع الثروة من خلال الزكاة، ومن خلال رعاية الدولة للفقراء والمساكين.

فإذا استقرينا نصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بالاقتصاد نجدها تُكثر من التشديد على كفاية الفقراء، والمساكين، والغارمين، والمحتاجين بشكل يدلل على أن هذه هي المشكلة الرئيسة، وليست الندرة أو زيادة الإنتاج أو النمو.وليس معنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يحط من شأن النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، ولكنه يجعلها في المرتبة الثانية من الأهمية بعد تحقيق الكفاية والحياة الكريمة لجميع أفراد الرعية.

فإذا ما حققت الدول تلك الكفاية وجدنا أن الإسلام قد أوجب عليها النمو الاقتصادي ولكن بمفهوم يختلف عن مفهوم الرأسماليين؛ فقد أمر الله تعالى الدولة الإسلامية على سبيل الوجوب بالإعداد لقتال الكفار قال تعالى: **[وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم]** (37) والإعداد هنا يشمل حتماً القوة المادية وهي تقدر بقيمة اقتصادية، ورباط الخيل ينطبق على كافة وسائل الحرب من تقانة عسكرية، وآلات، ومعدات، وهذه كلها تحتاج إلى فائض في خِزانة الدولة يتوجّب على الدولة توفيره، وثمة نص آخر يأمر المسلمين أن لا يكون للكفار سلطان عليهم، **[ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً]** (النساء) وهذا النص عام، يشمل بعمومه السلطان الثقافي والعسكري؛ فيتطلب ـ من ثَمَّ ـ من الدولة تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحقق هذه المنافسة(38).

إن الإسلام ينظر إلى الإنسان كمحور للتنمية وهدف لها، وبذلك فهو يركز على الإنسان بدلا من التركيز على المادة كما فعلت النظريات والمناهج الوضعية. وتحديدا يركز على "الإنسان الأخلاقي" وليس على "الرجل الاقتصادي" كما يعتقد الرأسماليون أو "الترس الاجتماعي" كما يعتقد الاشتراكيون. وإذا كانت جميع الأنظمة تتأثر بالقيم بصورة أو بأخرى، ومن الخرافة القول بحيادية علم الاقتصاد الوضعي عن القيم، إلا أن "القيم" في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي تعد إطارا خارج ميكانيكية النظام، بينما في الاقتصاد الإسلامي فإن الاعتبارات القيمية هي متغير داخلي في

آلية النظام، بل تعتبر القيم الإسلامية المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي في الإسلام[39].

ويعمل النظام الاقتصادي في الإسلام على إيجاد التوازن بين نوعين من القيم: القيم الإنسانية غير المادية، والقيم المادية، فيضع الأولى في الموضع الأسمى، ويزيل عن الثانية كل جوانب المبالغة ويضعها في مستوى "الوسيلة" دون تحقيرها أو صرف الناس عنها[40].

2 – التنمية المستدامة : الابعاد و المؤشرات

2 1 -مفهوم التنمية المستدامة:

تم التأكيد بصورة متزايدة على مفهوم التنمية المستدامة، منذ صدور إنشاء اللجنة الدولية والتنمية، التابعة للأمم المتحدة عام 1987، بعنوان من أجل مستقبل مشترك، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد، إلا أن أنه تعددت التعاريف وتضمنت كل منها عناصر وشروط إحداث التنمية المستدامة.

ظهر مصطلح التنمية المستدامة، في بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وقد أحتوى تقرير (بروند تلاند) لوحده على ستة تعاريف لمفهوم التنمية المستدامة، والتعريف الأكثر تداولا هو الذي يترجم انشغالا واسعا وإجماعا كبيرا وهو أن التنمية المستدامة هي: " تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة، دون تعريض للخطر قدرة الأجيال القادمة، للاستجابة لحاجاتها أيضا[41] ".

وجوهر مفهوم التنمية المستدامة هو وجوب ألا تقوض الممارسات الحالية و مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الاقتصادية الحالية أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية، أو تحسنها لضمان نفس المستويات المعيشية أو مستويات أفضل للأجيال القادمة[42].

2 2 -أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، ويمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد إستراتيجية متفاعلة فيما بينها، وهي الأبعاد الاقتصادية والبشرية (الاجتماعية) والبيئية والتكنولوجية [43]

2 2 1 -الأبعاد الاقتصادية:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن سكان البلدان الصناعية يشغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من ذلك ، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بثلاث و ثلاثين مرة ، وهو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " O.C.D.E " أعلى بعشر مرات في المتوسط العام منه في البلدان النامية مجتمعة.

ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة

من استيعاب مخلفات استخدامها، مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية و إحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا أنه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

ج- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الأحفورية في الماضي، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المسبب الأول في انبعاث ثاني أوكسيد الكربون أحد الغازات الدفيئة بنسبة 25 %.

د- تقليص تبعية البلدان النامية: توجد روابط دولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة تحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، بحيث لم تساهم الصناعات الاستخراجية بكيفية ايجابية في النمو الاقتصادي.

و- المساواة في توزيع الموارد: بجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

هـ- الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات هي التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات النمور الآسيوية كماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

ي- تقليص الإنفاق العسكري: ذلك لأن الأغراض العسكرية والمعدات الحربية عند زيادتها تساهم في تهديد الأمن البيئي وتزيد من التلوث الجوي والبحري.

2 2 2 – الأبعاد الاجتماعية (البشرية):

أ- تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة، ذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ب- مكانة الحجم النهائي للسكان: يعتبر ضغط السكان عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية.

ج- أهمية توزيع السكان: إن لتوزيع السكان أهميته، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة و المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

د– الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة.

ه– **الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد**(44): إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم والحكم الراشد أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة وتشكل السياسات الوطنية والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس وتحقيق الحرية والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي، كلها أمور أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

2 2 3 –الأبعاد البيئية:

أ– إتلاف التربة، استعمال المبيدات و تدمير الغطاء النباتي والمصايد: إن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات يؤديان إلى تلويث المياه السطحية والجوفية إلى جانب المصايد الكثيرة الأسماك في المياه العذبة أو في البحار يجرى استغلالها بمستويات غير مستدامة.

ب– حماية الموارد الطبيعية: تتطلب التنمية المستدامة حماية للموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة، إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

ج– حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: أي الكف عن إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية والتقليل من انبعاث الغازات الدفيئة المسببة لهذه الظاهرة والتي أدت إلى ذوبان جبال الجليد في جرينلاند التي تحتوي على كمية من الجليد تكفي لرفع مستويات البحار بمقدار سبعة أمتار، والتي أدت كذلك إلى بروز ظاهرة الأمطار الحمضية مما يؤدي كل ذلك إلى إحداث تغيير في كوكب الأرض والتأثير على الفرص المتاحة للأجيال المستقبلة في العيش ضمن هذا الكوكب المهدد بتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تهدد صحة البشر(45).

2 2 4 –الأبعاد التكنولوجية:

أ– استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، كما أن الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث يتم بنفقات كبيرة، فالتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ وتقلص من استهلاك الطاقة التقليدية ونظم تكنولوجية تتسبب في ملوثات أو نفايات أقل.

ب- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التكنولوجيات المستخدمة حاليا في البلدان النامية أقل كفاءة في معظمها وأكثر تلوثا من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، وتعني التنمية المستدامة في هذه الحالة الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

ج- الطاقة والاحتباس الحراري: فالطاقة الأحفورية التي يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة تصبح مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء والمياه، ويحدث بذلك تشكل ظاهرة الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الدفيئة من أنشطة البشر بارتفاع درجة حرارة الأرض، وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث غازات الصوبة الزجاجية وذلك من خلال الحد من الاعتماد على الطاقة الأحفورية وإحلالها بمصادر أخرى أقل انبعاثا من المصادر التقليدية.

2 3- أهداف التنمية المستدامة:



المصدر: http://www.skoubi.com/static/9308c7c26d18277d412d265a04a0e391fd8b111d.pdf

2 4 -مؤشرات التنمية المستدامة:

2-4-1- برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات[46] التنمية المستدامة:

في دورتها الثالثة عام1995 ، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة .وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج .وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة .

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001، إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني .

ويحتوي برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي : تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها .

طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها.

1-4-2- معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة[47]:

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها (الوضوح).
- آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة .

- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها .
- الحساسية للزمن :بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

2 5 التنمية المستدامة : تطور أبعاد التنمية

عرف الاقتصاد العالمي خلال الفترة الأخيرة تطورات جوهرية تضمنت متغيرات تميز كل واحدة من مراحل تطوره عن الأخرى, حيث ان التطورات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي تأتي بمعطيات ومتطلبات مختلفة مواكبة للمرحلة، تتطور معها مفاهيم تقليدية وتأخذ أبعادا جديدة.

و التنمية حسب مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي هي التي أخذت بعدا وطنيا مرتبط بالتصنيع الخاضع للحماية في فترة التصنيع الأولى، وهي نفسها تلك التي أخذت بعدا خارجيا في فترة ضيق الأسواق المحلية أمام الإنتاج الصناعي الضخم للاقتصادات التي نجحت في التصنيع، وكذلك هي التنمية التي أخذت بعدا معرفيا باعتماد التكنولوجيات العالية، وهي نفسها التي أخذت بعدا بيئيا في مرحلة استدامة التنمية في ظل التغيرات التي تسبب فيها الإنسان وخرجت عن نطاقه.

وحيث أن المفهوم يتحور حسب معطيات كل مرحلة، تجد الاقتصادات بحاجة إلى تنمية نفسها مطالبة بالتنمية التي تتماشى ومتطلبات المرحلة وهي تنمية تراعي البيئة من ناحية الموارد والاستخدامات والنواتج.

وهذا ما يضعها أمام مسؤولية مشتركة مع الاقتصاديات المتقدمة لكنها في الحقيقة متفاوتة من حيث درجة القدرة على الالتزام من جهة وتحمل نتائجها من جهة ثانية, بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي لديها الإمكانيات المادية, البشرية والتكنولوجية التي تضمن قدرا معتبرا من القدرة على التحول على مستوى أنظمة الإنتاج[48].

II – الاكتفاء الذاتي و التطور حسب مالك بن نبي:

1 الاكتفاء الذاتي : المفهوم و الخصائص

1 1 مفهوم الاكتفاء الذاتي:

الاكتفاء الذاتي تعبير يعني قدرة الكائن الحي على مواجهة مشكلاته بالاعتماد على ذاته حصراً. أما في المجال الاقتصادي فيعني السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط. وقد يكون

الاكتفاء الذاتي طبيعياً كما في بعض الأقاليم من البلدان المتخلفة التي تعيش في ظل اقتصاد الكفاف، أي تعيش على المنتجات التي تنتجها بنفسها من دون التعامل مع العالم الخارجي، أو يكون الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، حين توجد مناطق جغرافية صالحة بطبيعتها لتكون مناطق اكتفاء اقتصادي، وفي غنى عن الارتباط بالعالم الخارجي(49).

فالتنمية لم تعد تهدف الى اللحاق بالدول الصناعية فهذا سراب وإنما إلي الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية المواطنين. ولم تعد هي استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من تكنولوجيا ومخترعات فهذا إهدار للموارد واستنزاف لها وإنما هي توظيف التكنولوجيا الملائمة بما يناسب أهداف المجتمع وموارده المتاحة. فالتنمية المنشودة هي أن نبدأ بما نملكه نحن لا بما يمتلكه الآخرون. وأن نستخدم ما هو متاح لنا أفضل استخدام ممكن.فالاعتماد علي الذات هو التزام سياسي واختيار تنموي ولكنه لا يقدم حلا أو وصفة سحرية. يترتب علي ذلك أن أساليب وأدوات الاعتماد علي الذات يمكن أن تتغير من مجتمع لآخر طالما أنها مشتقة وتعتمد علي موارد المجتمع المحلية، وأن يكون استخدامها بقصد الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبهدف توسيع مساحة الاستقلال الوطني وحرية الإرادة.

فالاعتماد علي الذات لا يعني الانغلاق أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي أو تحقيق الاكتفاء الذاتي، فهذه أمور غير ممكنة فضلا علي أنها غير صحيحة من الناحية الاقتصادية. فالاعتماد علي الذات يعني تعبئة الموارد المحلية المتاحة والممكنة بأعلي درجة من الكفاءة واستخدامها علي نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس لبناء التنمية. والاعتماد علي الذات يعتمد في الأساس علي أربعة محاور: التحرر الاقتصادي والسيطرة الوطنية علي الموارد، والتنمية المستقلة الكاملة ، والعدالة الاجتماعية.(50)

1 2 السياق التاريخي للاكتفاء الذاتي:

يرد مؤرخو الأفكار والوقائع الاقتصادية ظهور فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي القومي إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو الذي صاغ في كتابه «السياسة»، وفي الجزء السابع منه ، نظرية الاكتفاء الاقتصادي القومي ، إذ قال بضرورة أن تكون المدينة المستقلة (أساس التنظيم السياسي عند الإغريق) أقل ما يمكن اتساعاً على أن توفر لسكانها رفاهية كافية. واستمر اليونانيون في تأكيد هذا المطلب في كتاباتهم حتى بعد أن حققت مدنهم ازدهاراً بوساطة المبادلات الخارجية. ولعل في القول العربي «ويل لأمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تنسج» تأكيداً لأهمية الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في حياة الأمم والشعوب وخطورة الاعتماد على استهلاك إنتاج الآخرين. وفيما عدا بعض أنصار المذهب التجاري المتزمتين لم تجد فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي مدافعين عنها، فقد كان كتّاب القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر يرفضون نظرية الاكتفاء الذاتي المطلق، ويدافعون عن فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي النسبي. وقد دعا هؤلاء إلى منع استيراد البضائع التي تنافس المنتجات الوطنية، وإلى منع تصدير المواد الأولية اللازمة لتطوير الصناعة.وكان أنصار الاكتفاء الذاتي الاقتصادي يدعون إلى تطوير الصناعة أكثر من دعوتهم إلى الانعزال عن العالم الخارجي، كما يدعون إلى تحقيق فائض في المبادلات الاقتصادية الخارجية وليس إلى تحديدها.

وعلى امتداد القرن التاسع عشر ظهرت اتجاهات الاكتفاء الذاتي الاقتصادي القومي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تلمس مثل هذه الاتجاهات في فرنسة وألمانية. ولكن مع الأزمة الاقتصادية العامة لعام 1929 بدأت فكرة القومية الاقتصادية تتجلى بوضوح، وبرز الاتجاه نحو الانكفاء الاقتصادي على الذات القومية. حتى إن اللورد كينز Keynes الاقتصادي البريطاني المعروف نشر دراسة حول الاكتفاء الذاتي القومي عام 1923 مدافعاً عن فكرة الاكتفاء الذاتي القومي ومشيراً إلى أن مزاياها في الأحوال الراهنة (آنذاك) أعلى بكثير من الفوائد التي تحصل عليها الأمة نتيجة التخصص الدولي. وما الاتجاه نحو التجمعات الاقتصادية الكبيرة كالأسواق المشتركة أو الانضمام إلى الاتفاقيات والاتحادات الجمركية أو حتى البحث عن وحدات سياسية تامة كالوحدة الأوربية وفكرة الوحدة العربية ببعيد عن فكرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. وتعدّ سياسات الحماية الجمركية التي تتبعها الدول في الوقت الراهن في باب سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. ومما يلاحظ أن الدول، في كل مرة ترى أن مصلحتها القومية الاقتصادية متضررة من حرية التجارة الخارجية، تلجأ إلى تقييد الواردات بأسلوب أو بآخر مما يندرج تحت سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي النسبي[51].

2 – فكر مالك بن نبي[52] في التطور[53]:

2 1 -الفكر الاسلامي كحل في بناء الحضارة من جديد في اتجاهها الانساني:

يطرح مالك بن نبي فكرته في هذا الاطار ان الاسلام يشكل قاعدة من القواعد النفسية القادرة على تغيير الواقع الاجتماعي ،اذا تبرا المسلم من الافكار الميتة التي عرقلت فعاليته و خلفته في مستنقع القابلية للاستعمار.فالفكر الاسلامي ملزم بإجراء تصفية للأفكار الميتة التي صرفته منذ اليقظة الجمالية عن المشكلة الاجتماعية ،ذات المعطيات الخاصة بعالمه ،واسلمته الى نظريات تجريدية مستمدة من العقل الاوروبي،فهو حمل في تكوينه الثقافي مقبرة– على حد تعبير مالك بن نبي–[54] ،فتجديد الفكر الاسلامي لابد له ان يكون في اطار المجتمع ومن خلال مشكلاته في مفهومه الوطني و الاجتماعي ،انه تحريك الانسان و بناء شخصيته من خلال قيمته الكونية المطلقة ،ومن هنا فان الاسلام مناخ شمولي واقعي و عملي يشترك فيه المسلم و غير المسلم في وحدة الطاقة الاجتماعية،كما فعل الرسول –صلى الله عليه وسلم – يوم وصل الى المدينة في بناء تحالف وعهد بين المسلمين و اليهود.[55] فالإرادة الحضارية هي المحور في اي رؤية جديدة . ولكن الفكر الاسلامي الحديث ،كما لاحظ مالك بن نبي في كتابه(وجهة العالم الاسلامي)الذي صدر بالفرنسية،قد وقع في اطار الذرية ،واضحى فريسة سهلة فيما بعد لشروط الصراع الفكري الذي نصبه الاستعمار ليرصد الحركات الفكرية في العالم المتخلف[56].فالتفكير في مشكلة الانسان انما هو في النهاية تفكير في مشكلة الحضارة ،فالإنسان محور الحضارة ،و الامكان الحضاري في كل مجتمع انما يرتبط بالإرادة الحضارية ،وهذه مرتبة من التطور تمنحها العقيدة شروط انطلاقها و يأخذ الفكر مكانه في توجيه طاقاتها[57]و مالك بن نبي يرى ان الاسلام لايقدم ككتاب ،وإنما كواقع اجتماعي يسهم بشخصيته في بناء مصير العالم،وفي شرحه لتكوين الثقافة و بناء الحضارة ،يختار الاسلام دائما لأنه يمثل خلفيتنا الثقافية و الحضارية لكن الحضارة تأخذ طريقها في كل مجتمع كنتيجة لفعاليته و ثقافته[58].

فأمام عولمة الوسائل و الاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة ،المهم ألا ننغمس في طغيانها كمحدثات جاءت من العصر الصياغي الرأسمالي في ظل شغف اعوازي ،بل ان تحدد خياراتنا اتجاهها كمستجدات في معيار تقويمي لحاجات

ترتبط بتطور المجتمع العربي و الاسلامي في اطار الحضور العالمي و الاسهام فيه كرسالة و صدى للنظام الكوني ،و الذي تبدو معالمه في ذلك التململ من ثقل التكنولوجيا و تطورها في تبديد ثروة الارض و الامم لدى جميع الشعوب،فالمشكلة هي في عالم الافكار و ليس في عالم الاشياء [59].

2 2 –شروط الانطلاق حسب مالك بن نبي:

حدد ابن نبي شروط الانطلاق ووضعها كما يلي:

2 2 1 – دور المال في اختزان العمل :

المال حسب ابن نبي لا يقتصر دوره على تخزين العمل فقط ، فهو يمثل فائض العمل عن حاجات البيت أو عن مقتضيات إنتاج الورشات ،إذا فالقضية بالنسبة للعالم الإسلامي ليست قضية إمكان مالي لكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية أي الإنسان والتراب والوقت في مشروع يحركه إرادة حضارية لان المال لا يكون متوفرا في كل الحالات ، و هو ما حدث لليابان والصين ولم يتعدى دوره على انه احد المنشطات في التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية [60] .

2 2 2 – الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي:

إن استبعاد ابن نبي لدور المال في إحداث الحضارة نتيجة لدوره المتمثل في كونه مخزن للعمل، جعله يرتكز على الاستثمار الاجتماعي المتمثل في الإنسان التراب الزمن فاقر أن الحضارة بمفهومها لا تحل باستيراد منتجات حضارية موجودة بل تستوجب حل مشكلاتها الجزئية ومبدأ **الاتكال على الذات** [61]

ليصل إلى:[حضارة = إنسان +تراب +وقت في العامل الديني][62].

الإنسان يحدد الغاية وينتج الحضارة، التراب هو ما يملكه من وسائل، الزمن يتمثل في التجارب المستخلصة الماضية.

2 2 3 – تحقيق الديناميكية الاقتصادية على أساس مبدئي:

التفاعل أو الديناميكية الاقتصادية هي الحركة بين المنتجين والمستهلكين حيث يقوم هذا التفاعل على عملية التوزيع لأنها تحدد هدف الإنتاج من ناحية رقعة الاستهلاك من ناحية أخرى، أي عند تحدد طبيعة الحاجة التي يلبيها الإنتاج، تحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته،

والحاجة من الوجهة الاقتصادية نوعان، كالحاجة التي يغطيها المال والحاجة التي تغطيها إرادة الحضارة، وبما أن المجتمع المسلم يفتقر للإمكان المالي فان رسم الديناميكية الاقتصادية حسب ابن نبي تكون على أساس الإرادة الحضارية ليتم رسمها في صورة مسلمتين هما[63]

- لقمة العيش حق لكل فم .
- العمل واجب على كل ساعد.

فالمسلمة الثانية ليست اختيارا بل هي ضرورة تفرضها المسلمة الأولى شرطا لاستمرار التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك.فليس من اليسر من الناحية الفنية أن نوفق بين الإنتاج و الاستهلاك على أساس المسلمتين إذا لم نستوعب الشروط النفسية والتقنية الضرورية كافة لتحقيق عملية الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي في مجتمع يعاني كساد الطاقات الإنتاجية كذلك يجب على من يخطط لإطلاق هذه الطاقات الكاسدة أن يكون مقتنعا بضرورة إطلاقها .

فالمسلمة الأولى لقمة العيش حق لكل فم فقد صاغها ابن نبي كغاية أخلاقية بوصفها نقطة انطلاق فنية وأخلاقية معا يقرها ضمن مبدأ **الزكاة** لأنها ترمي إلى خلق جو اجتماعي تنمو وتتحرك فيه كل الطاقات في عمل مشترك من شانه أن يغير الأوضاع النفسية في قيود وملامح الحياة، وبهذا يكون العمل مشترك فيحرك في المجتمع المسلم الإرادة التي تدفعه إلى **الإمكان** و هذا القانون في المجال الاقتصادي هو نفسه في المجال النفسي لقوله تعالى **إن الله لا ْ ِليغير في قوم حتى يغيروا ما في أنفسهم** (64).

إذا حسب ابن نبي الديناميكا الاقتصادية = لقمة العيش حق لكل فم يحصل عليها عبر الزكاة + العمل واجب على كل ساعد في الإرادة الحضارية.

2 2 4 – الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع:

حسب ابن نبي الإنتاج هو ما يعطيه للمجتمع والاستهلاك هو ما تأخذه منه حيث يمكن وضعها في علاقة جبرية تكون كالتالي إنتاج+ استهلاك =صفر

وبمقارنة في علاقة جبرية بين الحق والواجب وهي أبعاد خلقية ، فالواجب هو ما تعطيه للمجتمع أما الحق فهو ما تأخذه منه حيث يمكن وصفها في علاقة جبرية: **واجب+حق =صفر**

فيعطينا الرسول –ص– في قضية المتسول الذي أتاه يسال يوما لقمة العيش، فكان من حقه أن يأخذها من المجتمع و بنص من القران الكريم عبر الزكاة، فأمر الرسول يجهزوا له حطبا ليحتطب ليأكل من عمل يده فالرسول –ص– يفضل الحل في نطاق الواجب على الحق وإذا تم تطبيقها على الأبعاد الاقتصادية فإننا نراه يفضل الحل في الإنتاج .و بالعودة إلى العلاقة الجبرية بين الإنتاج والاستهلاك حسب ما قدمناه فيكون في ثلاث حالات :

الحالة الأولى: التركيز على مفهوم الواجب تكون المعادلة الاقتصادية ايجابية بفائض الإنتاج على الاستهلاك فيستطيع المجتمع استثمار فائض إنتاجه في العمليات و الميزانيات المقبلة فهو مجتمع نام.

الحالة الثانية: مساواة الواجب و الحق فتكون المعادلة الاقتصادية مساوية للصفر إذا فهو مجتمع راكد .

الحالة الثالثة:التركيز على مفهوم الحق لتكون المعادلة الاقتصادية سالبة فهو مجتمع ينهار(65)

2 2 5 – المعادلة البيولوجية و المعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب الحديثة :

يفسر الواقع الإنساني على أساس معادلتين هما[66]:

– معادلة بيولوجية تساوي بين الإنسان وآخيه الإنسان في كل مكان إلا فيما فضل الله فيه بعض الأفراد عن الآخرين فهي موهبة من عند الله.

–معادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى أخر في مجتمع واحد وتختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة النمو والتخلف، فهي هبة المجتمع إلى أفراده كافة يجمعها القاسم المشترك يطبع سلوكهم و يحد درجة فعاليتهم أمام المشكلات تحديدا يميزهم عن أفراد مجتمع آخر أو عن جيل آخر من نفس المجتمع إذ أن الفاصل الزمني كافيا لطبع المجتمع بأسلوب آخر يتفق مع معادلة اجتماعية أخرى.

فالمعادلة الاجتماعية هي مجموعة شروط أولية في تحديد مواقف الفرد أمام المشكلات وبالتالي في تحديد نتائج هذه المواقف وهذه الشروط تشترط بطريقة ضمنية مواقف الفرد ونتائجها لتخضع هذه النتائج إلى نوع من الحتمية.

فالمعادلة الاجتماعية تتكون بطريقتين:

– إما أن تصنعها الأيام بتكرار التجارب التي تتحول بالتدريج إلى عادات مستقرة تطبع تلقائيا السلوك الفردي و الجماعي بطابع الفعالية.

– و إما أن تتكون تحت إشراف إرادة هادفة لمواجهة الظروف والضروريات القاسية.

فالمجتمع الإسلامي في حيرة بين أمرين إما أن يترك الأيام تصوغ معادلته الاجتماعية أو تعيد صياغتها لتمكنه من مواجهة التحدي الذي يوجه له عالم اقتصادي غريب ويكون عبر خوض التجارب ، وإما أن تطرح المشكلة صورة منهجية مثلما فعلت الصين واليابان .

2–2–6– ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور الاقتصادي الوطني إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء للنهوض بالاقتصاد الإسلامي: يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي [67] :

– الاعتبارات الداخلية وهي [الاستثمار الاجتماعي، تحقيق الديناميكا الاقتصادية الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع و المعادلة الاجتماعية].

– الاعتبارات الخارجية: لان الدول لا تستطيع مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية بمفردها إلا في حالة العمل المشترك من اجل اقتصاد متحرر لا يخضع لضغط خارجي.

فالعمل يكون بإنشاء حلقة اقتصادية متكاملة ، بمعنى إنشاء اقتصاد إسلامي مغلق يمتد على كل التراب الإسلامي ، مستقل فلا يتأثر بالتقلبات الخارجية وذلك لتوفر العالم الإسلامي على جميع الشروط التكاملية ، فعلى سبيل المثال ليبيا لها متسع من التراب،و مصر لها فائض في العدة البشرية ، والكويت لها فائض من المال المعطل ،فإذا اجتمعت هذه

العوامل الثلاثة في خطة تجريبية لأدرك العالم العربي كله أن شروط الإقلاع والاكتفاء الذاتي هي تحت يده ،فالعالم العربي يتمتع بإمكانيات اقتصادية مهملة ، فهو يستطيع إعادة الصفة الاقتصادية للتراب بوسائله الموجودة بين يديه الآن ، حتى في الميدان الفني إذا قرر من ناحية أخرى استعادة العقول العربية المغتربة.

الخاتمة:

إن تحقيق انطلاق التنمية الاقتصادية كان الهم الشاغل الواقف وراء مختلف النظريات الوضعية التي اهتمت بقضايا التنمية في البلدان المتخلفة ، والتي تؤخذ عليها سلبية مشتركة بارزة تتمثل في كونها نابعة من خلفية من القيم والتصورات التي تجد مصدرها في بيئة تختلف في خصائصها عن المجتمعات النامية ومعادلةِ الإنسان النفسية والاجتماعية فيها، وتبعا لذلك فإنه لم ينجم عن تقديمها كوصفات جاهزة لإطلاق قوى النمو في هذه المجتمعات إلا مزيد من الفقر وتعميق التخلف.

ولقد بات متفقا عليه الآن، وكما يشير إليه تقرير النمو المستدام والتنمية الشاملة الصادر عام 2008، أن السبيل الصحيح للتنمية إنما يكون بأسلوب مرن شامل يتخذ السياسات التنموية الملائمة لواقع البلدان المتخلفة على ضوء من واقعها وتجاربها الماضية ، دون وصفات جاهزة واجبة الاتباع(68) وتعني التنمية المستدامة أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يتحقق دون أن يكون هناك نفاذًا للمواد الطبيعية ، وهي أيضًا تلك التنمية التي يمكن أن تحقق الحاجات وطموح الحاضر دون تضحية بقدرة الأجيال على مواجهة إحتياجاتهم ، وهذا يعني إشراك وتعاون قدرات جميع فئات المجتمع (الانسان)دون إستثناء.

ويتسم نهج الاقتصاد الإسلامي في التنمية بنظرة متميزة في خصوصيتها عن الطرح الوضعي، تنظر إلى التنمية من مقاربة شمولية متوازنة تضع منطلقات التنمية وآلياتها في المسار الصحيح الذي يتلاءم وتحقيق سعادة الإنسان والمجتمع في آن واحد، دون نظرة تشاؤمية إلى الموارد، ولا تقديس للمادة على حساب الروح، ولا للربح على حساب القيم، ولا مثالية يستحيل تجسيدها في الواقع.

إن إقامة اقتصاد مبني على القيم الإسلامية حسب مالك بن نبي هو قضية حتمية في الوقت الراهن لسبب أن العالم الإسلامي له مبادئ وقيم دينية تجعل أي نموذج اقتصادي مستورد يتعرض إلى الفشل، بل بالعكس يزيد من تأزم ظروفه الداخلية اقتصاديا و اجتماعيا، لذلك من اجل النهوض بالاقتصاد الإسلامي على القائمين بالأمر تهيئة الظروف الداخلية المتمثلة في إعادة النظر في الإمكانيات المحلية الموفرة،و المتمثلة حسبه في الانسان محور معادلة التطور و الحضارة **—انسان +تراب +وقت –** ، وخلق التكامل الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي لسبب امتداده على رقعة جغرافية غنية بالموارد الطبيعية والكفاءات العلمية تضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي فلا تتأثر بالتقلبات العلمية الاقتصادية. وهو في ذلك يقترب الى فكر ابن خلدون في اعتبار الانسان اساس الحضارة و التطور بالإضافة الى الوقت و المكان و محرك سياسة الاعتماد على الذات .

المراجع و الهوامش:

1 -ابرهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 14.

2 -فؤاد عبد المنعم أحمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2001، ص 51.

3 -أسامة عبد الرحمان ، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1997، ص 15-16.

4 -أسامة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص16.

5 -محمد جمال "موسوعة الاقتصاد الاسلامي"،دار الكتاب المصري،القاهرة،1980،ص344.

6 -.يوسف ابراهيم "المنهج الاسلامي في التنمية"الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية،1980،ص45.

7 -ابن خلدون،"مقدمة ابن خلدون"،دار احياء التراث العربي،القاهرة،ص 94.

8 -البياني فارس رشيد ،"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد(غير منشورة)،الاكاديمية العربية المفتوحة في النمارك،الاردن،2008،ص76.

9 -اقتصاي انجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكة ولد سنة 1772 و توفي سنة 1823.

10 - عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي،"التنمية الاقتصادية –مفهومها ،نظرياتها ،سياساتها – "،الدار الجامعية،مصر،2004،ص71.

11 - صواليلي صدر الدين،النمو و التجارة الدولية في الدول النامية،اطروحة الدكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2006،ص33.

12 - اقتصادي انجليزي مؤسس النظرية الكينزية (1883-1946)ساهم بشكل كبير في تفسير و بحث ازمة الكساد الكبير 1929.

13 - زروني مصطفى،"النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا "،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2000، ص 53-54.

14 - روبرت سولو اقتصادي امريكي ولد في بروكلين حائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

15 - زروني مصطفى ،المرجع السابق،ص 145-147.

16 - صواليلي صدر الدين ،المرجع السابق،ص 46-48.

17 - جوزيف شومبيتر اقتصادي و عالم اجتماع امريكي (1883-1950) اشتهر بنظرياته حول التنمية و الدورات الاقتصادية.

18 - البياني فارس رشيد،المرجع السابق،ص78.

19 - فالمنظم يحفز بشيء اكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل،اذ لديه اهداف و طموحات اكبر من الرغبة العادية في الاستثمار ،مثل التغلب على المنافسين و الرغبة في الابداع و خلق شيء جديد،فيقوم بادخال الابتكارات الى الاقتصاد الوطني.

20 - عجمية محمد عبد العزيز و اخرون ،المرجع السابق،ص150.

21 - عجمية محمد عبد العزيز و اخرون ،المرجع السابق،ص151-152.

22 - عجمية محمد عبد العزيز و اخرون،المرجع السابق،ص154-155.

23 - عجمية محمد عبد العزيز و اخرون،المرجع السابق،156-157.

24 - بول رومر احد ابرز الخبراء الاقتصاديين الامريكيين وهو مطور لنظرية النمو الجديدة ،يعمل استاذا للاقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الاعمال بجامعة ستانفورد.

25 - صواليلي صدر الدين،المرجع السابق،ص50-51.

26 - صواليلي صدر الدين،المرجع السابق ،ص52-53.

27 - عجمية محمد عبد العزيز و الليثي محمد علي،المرجع السابق،ص163.

28 - عجمية محمد عبد العزيز و اخرون ،المرجع السابق، ص 174.

29 - عجمية عبد العزيز و اخرون ،المرجع السابق،ص 175.

30 - عجمية محمد عبد العزيز و اخرون ،المرجع السابق،ص 164-167.

31 - حبيب كميل و البني حازم،" من النمو و التنمية الى العولمة و الغات"، المرجع السابق،ص80-81.

32 - البيرت اوتو هيرشمان اقتصادي امريكي ولد ببرلين سنة 1915.

33 - حبيب كميل و البني حازم،المرجع السابق،ص 82.

34 - حبيب كميل و البني حازم،المرجع السابق، ص84.

35 - حبيب كميل و البني حازم،المرجع السابق،ص 86.

36 - د.نصر عارف ،"في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها"، مجلة ديوان العرب،القاهرة،عدد حزيران 2008.

37 - الأنفال/60.

38 - http://www.al-waie.org/home/issue/176/htm/176w10.htm

39 - عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الاسلامي في التنميةالاقتصادية،دار الوفاء،المنصورة،مصر،1989، ص 9-10 وص 40.

40 - محمد البهيّ، الإسلام والاقتصاد، ط2، مكتبة وهبة ، القاهرة، 1981، ص15 و45.

41 - world salar programme, 1996 – 2005, http// - www.unesco.org/science /publication 193.242.192.2/ science/wspor, consulter le 17/05/2005.

42 - عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية، سلسلة مكتبة مصر 2002، منتدى العالم الثالث، القاهرة مصر(2000)، ص11، 13.

43 - عبد القادر بلخضر، استراتيجيات الطاقة و امكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة –حالة الجزائر،مذكرة ماجيستير ،جامعة البليدة ،2005، ص 98.

44 - الجمعية العامة للامم المتحدة ،المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية،توافق الاراء في مونيتري ،الدورة الرابعة،22 مارس 2002 مونيتري المكسيك،ص3-5.

45 - عبد القادر بلخضر، المرجع السابق ، ص120، 104.

46 - www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

47 - دوجلاس موسشيت،ترجمة بهاء شاهين ،مبادئ التنمية المستدامة،المرجع السابق،ص166-167.

48 - ابراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،دار الشروق ،مصر،2000،ص13.

49- http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=469

50 - نعمان الزياتي،زرع الامل و الاعتماد على الذات،جريدة الاهرام الاقتصادي ، 13 اوت 2012.تاريخ التصفح 2012-09-10:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=994681&eid=841

51- http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=469&vid=

52 - مالك بن نبي مفكر جزائري ولد في الجزائر (1905- 1983)في مدينة قسنطينة انتقل بعد انهاء دراسته الثانوية الى باريس ،فقد تخرج سنة 1935 مهندسا كهربائيا،اتجه منذ نشاته نحو تحليل الاحداث التي كانت تحيط به،وقد اعطته ثقافته المنهجية قدرة على ابراز مشكلة العالم المتخلف باعتبارها قضية حضارة اولا و قبل كل شيء.

53 - ان الديناميكية الاقتصادية ليست هي هذه النظرية او تلك الخاصة بعلم الاقتصاد،بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام قد نجده،على حد سواء،في تجربة اليابان الرأسمالية او تجربة الصين الشيوعية بعد 1949 ،خصوصا بعد ان عدلت ثورتها الثقافية بين 1966-1968 –المعادلة الاجتماعية - في الفرد الصيني ذاته.للمزيد انظر الى: مالك بن نبي ،"المسلم في عالم الاقتصاد"،دار الفكر،دمشق،ص9.

54 - عمر مسقاوي،"مقاربات حول فكر مالك بن نبي ،من على منبر الجزائر"،دار الفكر،دمشق،2008،ص 244.

55 - عمر مسقاوي،المرجع السابق،ص175.

56 - عمر مسقاوي،المرجع السابق،ص230.

57 - عمر مسقاوي،المرجع السابق،ص235.

58 - عمر مسقاوي،المرجع السابق،ص251.

59 - عمر مسقاوي،المرجع السابق،ص176.

60 - مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد ، دار الفكر دمشق،سوريا،باشراف ندوة مالك بن نبي،الاعادة السابعة،2006،ص 71.

61 - مالك بن نبي، تأملات،دار الفكر دمسق ،سوريا،الاعادة السابعة،2006،ص 195.

62 - مبارك المصري: مراعاة البعد الحضاري لتحقيق التنمية مجلة الحقيقة مجلة علمية محكمة العدد 02 مارس 2003 جامعة ادرار ص 369.

63 - مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص80.

64 - سورة الرعد13/ 11

65 - مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص85-89.

66 - مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص91-96

67 - مالك بن نبي ،المسلم في عالم الاقتصاد نفس المرجع السابق ص98.

68 - إيناس محمد الجعفراوي، تقرير استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 47، 2009، ص: 203.